قانون المالية 2026 وجودة المنظومة التربوية

زين العابدين الحسني
باحث في التربية والمالية العمومية
المملكة المغربية

الملخص:

يعالج الباحث زين العابدين الحسني في هذا المقال دور مشروع قانون المالية لسنة 2026 في تفعيل خارطة الطريق 2022-2026 الرامية لبناء مدرسة عمومية ذات جودة. ويرصد المقال تخصيص اعتمادات مالية تاريخية بلغت 97.1 مليار درهم، بزيادة قدرها 11.5 مليار درهم عن سنة 2025. يرتكز البحث على ركيزتين: الاستثمار في الكفاءات عبر إحداث 19,344 منصباً مالياً لتحسين الأوضاع المهنية، وتطوير البنية التحتية بإحداث 4,800 قسم للتعليم الأولي وتوسيع "مدارس الريادة" لتشمل 7,912 مؤسسة. كما يبرز الكاتب تحديات الحكامة والإنصاف المجالي لضمان جودة شاملة توحد الفرص بين جميع المؤسسات التعليمية.

الكلمات المفاتيح: قانون المالية 2026، جودة التعليم، خارطة الطريق، مؤسسات الريادة، الحكامة المالية

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Finance Act 2026 and the Quality of the Educational System

Abstract :

This article analyzes the pivotal role of the 2026 Finance Act in Morocco as a catalyst for implementing the 2022-2026 educational roadmap, which aims to establish a high-quality public school system. The research highlights the unprecedented budget allocation of 97.1 billion dirhams, representing a significant increase over the previous year and signaling education as a top national priority. The author examines two primary pillars of this investment: the development of human capital through the creation of over 19,000 new financial positions for educators, and the large-scale expansion of physical infrastructure and digital services. A key focus is placed on the "Pioneer Schools" (Ecoles de Pionniers) project, which aims to generalize innovative teaching methods across thousands of institutions. Furthermore, the paper critically evaluates the challenges of financial governance and territorial equity, questioning whether these increased funds will effectively bridge the gap between urban and rural educational outcomes. By analyzing performance indicators and resource distribution, the study provides a comprehensive overview of the transition toward a results-based budgeting system in the education sector. The research concludes with recommendations on how to enhance the governance of public spending to ensure that every student, regardless of geographic location, benefits from the promised educational reforms.

Abstract : Finance Act 2026, education quality, educational roadmap, Pioneer Schools, financial governance

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

تحظى منظومتنا التربوية اليوم بدعم غير مسبوق، يُترجم في إطلاق خارطة الطريق 2022-2026، التي ليست مجرد خطة، بل هي تعهد وطني ببناء "مدرسة عمومية ذات جودة للجميع" يأتي مشروع قانون المالية لسنة 2026 ليعزز هذا التوجه عبر ضخ اعتمادات تاريخية تصل إلى 97,1 مليار درهم للتربية، بزيادة 11,5 مليار درهم بالمقارنة مع سنة 2025. إن هذا الوفر المالي، المقرون بالإرادة السياسية، يخلق فرصة ذهبية لتجاوز التحديات، لكن تحقيق الجودة المستدامة يظل مرتبطاً بتحويل هذه الأموال إلى استثمارات ناجحة تُلامس كل مؤسسة وكل تلميذ وكل فصل دراسي.

رفع الموارد المالية في قانون المالية 2026 رغم كونه شرطاً ضرورياً، إلا أنه قد لا يكون كافياً لتحقيق الجودة المستدامة والمأمولة في منظومة التربية، بسبب استمرارتحديات حكامة التنفيذ وضعف مؤشرات قياس الأثرالحقيقي للنفقة على جودة التعلمات الأساسية خاصة في المؤسسات التعليمية غيرالمنخرطة في مؤسسات الريادة.

المحور الأول: الموارد المالية لخارطة الطريق

يؤكد قانون المالية 2026 على التزام الدولة الراسخ تجاه التعليم، من خلال توفير الدعامة المالية الأساسية التي تضمن تحويل الوعود إلى إنجازات ملموسة، خاصة في بناءالكفاءات وتحديث البيئة المدرسية .

الفقرة1: الاستثمار في الكفاءات البشرية

الاستثمار في التعليم يبدأ بالاستثمار في المعلم؛ هذا هو المبدأ الذي يتبناه قانون المالية 2026 بكل قوة من خلال إحداث 19.344 منصب مالي لفائد القطاع. فالموارد المالية الموجهة لتمويل هذه المناصب هي رسالة واضحة بتقدير الدور المحوري للأستاذ، وهي خطوة أولى نحو تحقيق الاستقرار الوظيفي والجودة، مع برامج تكوين وارتقاء مهني. كما أن دعم النظام الأساسي الخاص بموظفي القطاع يهدف إلى تحسين الأوضاع المادية والمهنية، وهو شرط أساسي لتحقيق التحول في الأداء داخل الفصول الدراسية.

الفقرة2: تطوير البنيات والخدمات الداعمة

وذلك، بالتسريع بتعميم التعليم الأولي، عبر إحداث ما يقارب 4.800 قسم جديد برسم الدخول المدرسي 2026-2027، ليبلغ عددها الإجمالي ما يناهز 40.000، وليتجاوز بذلك العدد المتوقع للمستفيدين من التعليم الأولي مليون تلميذ وتلميذة.

كما ستواصل الحكومة تحسين جودة التكوين عبر توسيع «مدارس الريادة» لتشمل 6.626 مدرسة ابتدائية و1.286 إعدادية، خلال الموسم الدراسي: 2026-2027، في أفق تعميمها الكلي خلال2027-2028.

هذا بالإضافة إلى تعزيز العرض المدرسي من خلال افتتاح 170 مؤسسة تعليمية جديدة، برسم الدخول المدرسي 2026-2027، وإطلاق أشغال بناء 193 مؤسسة تعليمية برسم سنة 2026. وذلك بالموازاة مع تعزيزخدمات دعم التمدرس، عبر تحسين ظروف الإيواء والإطعام على مستوى الداخليات ومؤسسات "دارالطالبة"، وكذا توسيع النقل المدرسي لفائدة 730.000 تلميذ وتلميذة في أفق سنة 2027.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

إن توفير الموارد المالية الضخمة في قانون المالية 2026 هو الأساس المادي الذي لا غنى عنه لتنفيذ خارطة الطريق؛ فهو يضمن تأهيل العنصر البشري والبنيات التحتية العصرية والمجهزة، لكن نجاح هذا المشروع مرتبط بشكل أساسي بقدرتنا على إدارة هذه الموارد بذكاء.

المحور الثاني: حكامة الإنفاق والعدالة في جودة التعلمات

على الرغم من الأموال المرصودة، فإن التحدي الأكبر يكمن في تحويل الإنفاق من مجرد عملية إجرائية إلى استثمار فعال يقاس أثره بالنتائج التربوية، وهو ما يتطلب حكامة صارمة وإنصافاً في التوزيع.

الفقرة1: حكامة التنفيذ والمساءلة عن الأثر التربوي

الحكامة الفعالة هي الجسر الذي يربط الميزانية بالنتائج، عبر الانتقال نحو ميزانية مبنية على النتائج ومؤشرات أداء دقيقة لا تقيس فقط الكمية المصروفة، بل الأثرَ في رفع التعلمات وتقليص الهدر المدرسي. لا يكفي أن تكون التقارير المالية سليمة، بل يجب أن تُظهر بوضوح كيف ساهم الصرف في تحسين المخرجات، مع آليات إشراف ترابية فعالة.

الفقرة 2: الإنصاف وتقليص الفوارق المجالية في جودة التعليم

يجب أن يكون قانون المالية أداة للإنصاف لا لخلق تفاوتات جديدة؛ فبينما يُشعل مشروع"مؤسسات الريادة" شعلة التميز، يجب ضمان دعم باقي المؤسسات، خاصة في المناطق النائية والقروية، لرفع الحد الأدنى من الجودة. إن تحقيق الجودة الشاملة؛ يعني أن كل تلميذ بغض النظرعن موقعه الجغرافي، يحظى بنفس فرص التعلم الجيد.

إن النجاح النهائي لخارطة الطريق يرتكز على قدرتنا على إتقان فن حكامة ،الإنفاق وضمان المساءلة عن النتائج التربوية المتحققة، مع إنصاف يوحد الجودة بين جميع المؤسسات.

خاتمة:

يمثل قانون المالية 2026 نقطة تحول حقيقية، فهو يفتح الأبواب واسعة أمام قطاع التربية لتحقيق القفزة النوعية بتطوير العرض المدرسي والموارد البشرية.

توصيات:

انطلاقا مما سبق ولتعزيز الأثر التربوي لقانون المالية لسنة 2026، يمكن اقتراح ما يلي:

- تطوير مؤشرات الأثر؛ تربط الإنفاق بنتائج التعلمات الأساسية.
- دعم مالي وبشري موازٍ للمؤسسات غير الريادية لتقليص الهدر وتجويد التعلمات.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

المصادر والمراجع :

- الوثائق الرسمية والتقارير الحكومية.
- وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، خارطة الطريق 2022-2026.
- لإصلاح منظومة التربية والتكوين، الرباط، 2022.
- وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.
- وزارة الاقتصاد والمالية، مذكرة التوجيه حول إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026، الرباط، 2025.

© المؤلفون. مرخص بموجب Creative Commons Attribution-Non Commercial 4.0 (CC BY-NC 4.0) — يُسمح بإعادة الاستخدام غير التجاري مع نسبة المصدر
https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/